

التشبت بثوابت الدولة المدنية في تونس يطيح مشروع قانون الزكاة

مقترح حزب النهضة يواجه رفضا واسعا داخل البرلمان



معارضة قوية في انتظار النهضة

بدرهم، شكك خبراء اقتصاد في فائدة الصندوق على المستوى الاقتصادي.

وقال وزير المالية الأسبق، حسين تريب حركة النهضة إلى إحدائه، ليست له جدوى اقتصادية.

وأوضح الديماسي أنه "إذا أرادت الدولة إعطاء بعض من أموال الأغنياء للفقراء فيمكنها سن قانون عادي يفي بالغرض".

واعتبر أن تقديم هذا المقترح ليس حبا في العدالة الاجتماعية بل توجد وراءه غاية سياسية بالأساس.

ويعد فشل النهضة في تمرير مشروع صندوق الزكاة أول اختبار لها في جلسات التصويت في البرلمان، وينبئ بان فترة قيادتها للبرلمان كما الحكومة المعنية بتشكيلها لن تكون سهلة.

وفازت حركة النهضة بأغلبية طفيفة في الانتخابات التشريعية بحصولها على 52 مقعدا من بين 217، ويقود مرشحها المستقل رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي مفاوضات صعبة لتشكيل حكومة جديدة قادرة على نيل ثقة البرلمان بأغلبية المطلقة.

لمساعيها الحفاظ على رصيدها الشعبي الذي أظهرت الانتخابات الأخيرة مدى تراجعها.

ويقول ترجمان "صندوق الزكاة الذي تريد حركة النهضة إنشائه يطرح الكثير من التساؤلات أولا حول الإصرار على تمريره رغم أن البرلمان الجديد لديه المئات من القضايا الأهم وماذا تريد منه في ظل أن دفع الزكاة قد ارتبط في العقل المجتمعي التونسي بالفعل المباشر والمساعدة الأقرب".

ويتابع "هذا يضع الكثير من الشكوك في نوايا الحركة من وراء ذلك، فهذه الصناديق التي تبدأ بالنوايا الحسنة لا يثق فيها الناس لأنها ستكون ضبابية لا يعرف أحد حقيقة مداخلها أو البات التصرف فيها ولكنها تعكس رؤية فكرية وعقائدية للنهضة تظهر أن لها مشروعا يهدف إلى تغيير وجه المجتمع".

ولخص متراسلا "هل سيكون الغاء الأوقاف (الأحباس) الخطوة الثانية بعد هذا الصندوق وما فائد ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وهل ستساهم مثل هكذا قرارات في تحسين وضع الاقتصاد التونسي أم ستشجع فقط على المزيد من الانغلاق الفكري وتغيير شمل المجتمع".

ورأي بونبة أن التونسي "ليس في حاجة إلى واسطة لإداء زكاته".

ويشرح مراقبون سبب رفض غالبية الأحزاب التونسية لهذا المقترح، وبوجهة نظر اقتصادية وأخرى تتعلق بصورة الصناديق الخيرية العالقة في ذاكرة التونسيين، والتي ظهرت في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي وكانت صناديق خيرية لكن مزيفة وواجهة أخرى للنظام.

وأوضح الإعلامي والمحلل السياسي باسل ترجمان لـ"العرب" أنه "ما زالت ذاكرة الشعب التونسي تحمل الكثير عما انجر عن صندوق 26 - 26 والذي كانت بدايته لها سمو الهدف بمساعدة الفقراء والمساكين لنتتهي بنساء القصور وهذا التخوف من الانحراف عن الهدف سيرافق إنشاء ما يسمى بصندوق الزكاة".

ويشكك تونسيون في أمانة الصناديق الخيرية قيامها فعلا بمساعدة الفقراء أو مجرد غطاء للتلاعب بأموال المواطن واستغلاله. ويتساءل الشارع التونسي عن دوافع النهضة في إحداث هذا الصندوق، أمام شكوك في رغبة الحركة في تسجيل مكاسب سياسية عن طريق مغازلة الفقراء،

لم تنجح حركة النهضة التونسية في تمرير مقترح قانون لإنشاء صندوق زكاة حيث لم يحظ بالأغلبية المطلوبة ووقع إسقاطه برفضه من غالبية الأحزاب إثر التصويت عليه، لشكوك العائلة الحداثية خاصة في استهداف مقترح ذي صبغة إسلامية لمدينة الدولة، ما يعكس حجم المعارضة القوية التي ستكون في مواجهة مشاريع وسياسات النهضة.

تونس - فشلت حركة النهضة الإسلامية

في تمرير مقترح قانون لإنشاء "صندوق زكاة" في أول اختبار لها في جلسات التصويت بالبرلمان مع بداية عهده الجديدة عقب الانتخابات التشريعية التي فاز بها الحزب في أكتوبر الماضي.

وتقدمت حركة النهضة بالمقترح في مشروع قانون المالية التكميلي لعام 2020 على أن يتم جمع موارد المالية من زكاة الأفراد وهبات المؤسسات والتبرعات الدينية والاجتماعية.

وتقول الحركة إن مداخل الصندوق كان من المقرر أن يتم استخدامها لتمويل حاجيات الفقراء والالتزام والعاطلين عن العمل والطلبة ومحدودي الدخل.

وأشار رئيس كتلة حركة النهضة نورالدين البحيري في تصريحات لوسائل إعلام محلية أن "هذا الصندوق سيوجه لدعم الطلبة والمعلمين عن العمل والعائلات المعوزة. ولدى التصويت عليه لم يحظ المقترح سوى بموافقة 74 نائبا من بين الحاضرين في الجلسة العامة التي عقدت الثلاثاء، بينما رفضه 93 نائبا فيما امتنع 17 نائبا عن التصويت.

ويكسب الجدل داخل البرلمان، حجم انقساماته الأيديولوجية والاختلافات الفكرية للأحزاب، وهذا التباين يعود إلى الواجهة مع كل مناقشة مشروع جديد، ومن شأنه أن يعطل أشغال البرلمان.

وعلى الرغم من تحالفها داخل البرلمان والذي أثمر عن تصيب رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي رئيسا له، رفض حزب قلب تونس مقترح إحداث صندوق الزكاة بشدة.

وأكد رئيس كتلة قلب تونس حاتم المليكي أن "نواب حزبه صوتوا ضد هذا الاقتراح".

واعتبر أن "هناك غموضا يحوم حوله خاصة في ظل وجود خلط بين الواجعين الديني والمدني في تركيبة الهيئة الوطنية التي ستحدث بمقتضى هذا الفصل". من جهته أكد نائب كتلة الحزب الدستوري الحر مجدي بونيفة التي صوتت ضد، أن هذا المقترح "سيديف بتونس إلى دولة موازية"، مذكرا بأن "أغلب التونسيين يؤدون الزكاة بصفة مباشرة".

بأسل ترجمان

صندوق الزكاة يعكس رؤية فكرية وعقائدية للنهضة

وكان مقترح النهضة قد فجر جدلا واسعا بين الأحزاب التونسية التي انقسمت بين مؤيد ورافض له، كما أثار تساؤلات الرأي العام عن أهدافه ومدى أهميته في الوقت الذي ينتظر فيه الشارع إصلاحات اقتصادية واجتماعية حقيقية.

وفيما دافعت حركة النهضة وكتلة ائتلاف الكرامة (محافظ) على فكرة إحداث صندوق الزكاة، رفضته الأحزاب المنتمية إلى العائلة الديمقراطية، وعزا المراقبون ذلك لشكوك هذه العائلة في استهدافه مدينة الدولة ومحاوله الأحزاب المحافظة

واعتبر أن "هناك غموضا يحوم حوله خاصة في ظل وجود خلط بين الواجعين الديني والمدني في تركيبة الهيئة الوطنية التي ستحدث بمقتضى هذا الفصل". من جهته أكد نائب كتلة الحزب الدستوري الحر مجدي بونيفة التي صوتت ضد، أن هذا المقترح "سيديف بتونس إلى دولة موازية"، مذكرا بأن "أغلب التونسيين يؤدون الزكاة بصفة مباشرة".

واعتبر أن "هناك غموضا يحوم حوله خاصة في ظل وجود خلط بين الواجعين الديني والمدني في تركيبة الهيئة الوطنية التي ستحدث بمقتضى هذا الفصل". من جهته أكد نائب كتلة الحزب الدستوري الحر مجدي بونيفة التي صوتت ضد، أن هذا المقترح "سيديف بتونس إلى دولة موازية"، مذكرا بأن "أغلب التونسيين يؤدون الزكاة بصفة مباشرة".

واعتبر أن "هناك غموضا يحوم حوله خاصة في ظل وجود خلط بين الواجعين الديني والمدني في تركيبة الهيئة الوطنية التي ستحدث بمقتضى هذا الفصل". من جهته أكد نائب كتلة الحزب الدستوري الحر مجدي بونيفة التي صوتت ضد، أن هذا المقترح "سيديف بتونس إلى دولة موازية"، مذكرا بأن "أغلب التونسيين يؤدون الزكاة بصفة مباشرة".

واعتبر أن "هناك غموضا يحوم حوله خاصة في ظل وجود خلط بين الواجعين الديني والمدني في تركيبة الهيئة الوطنية التي ستحدث بمقتضى هذا الفصل". من جهته أكد نائب كتلة الحزب الدستوري الحر مجدي بونيفة التي صوتت ضد، أن هذا المقترح "سيديف بتونس إلى دولة موازية"، مذكرا بأن "أغلب التونسيين يؤدون الزكاة بصفة مباشرة".

واعتبر أن "هناك غموضا يحوم حوله خاصة في ظل وجود خلط بين الواجعين الديني والمدني في تركيبة الهيئة الوطنية التي ستحدث بمقتضى هذا الفصل". من جهته أكد نائب كتلة الحزب الدستوري الحر مجدي بونيفة التي صوتت ضد، أن هذا المقترح "سيديف بتونس إلى دولة موازية"، مذكرا بأن "أغلب التونسيين يؤدون الزكاة بصفة مباشرة".

واعتبر أن "هناك غموضا يحوم حوله خاصة في ظل وجود خلط بين الواجعين الديني والمدني في تركيبة الهيئة الوطنية التي ستحدث بمقتضى هذا الفصل". من جهته أكد نائب كتلة الحزب الدستوري الحر مجدي بونيفة التي صوتت ضد، أن هذا المقترح "سيديف بتونس إلى دولة موازية"، مذكرا بأن "أغلب التونسيين يؤدون الزكاة بصفة مباشرة".

واعتبر أن "هناك غموضا يحوم حوله خاصة في ظل وجود خلط بين الواجعين الديني والمدني في تركيبة الهيئة الوطنية التي ستحدث بمقتضى هذا الفصل". من جهته أكد نائب كتلة الحزب الدستوري الحر مجدي بونيفة التي صوتت ضد، أن هذا المقترح "سيديف بتونس إلى دولة موازية"، مذكرا بأن "أغلب التونسيين يؤدون الزكاة بصفة مباشرة".

الحراك الشعبي يحمل السلطة مسؤولية أي انزلاق في الجزائر

دخول مدني مزراق على خط الدعاية للانتخابات يضعف فرص نجاح الاستحقاق

وبجاية ووهران وغنابة، انضمت إلى إضراب جزئي يعرفه عدد من المحافظات والمدن منذ يوم الأحد الماضي، حيث عبر هؤلاء عن رفضهم القطعي لإجراء الانتخابات، وعن تمسكهم بالمطالب الأساسية للحراك الشعبي.

ورغم دخول مهلة الصمت الانتخابي حيز التنفيذ منذ نهار أمس الثلاثاء، إلا أن قضاء العاصمة أثار ضجة بعد إصداره بيانا عشية يوم الاقتراع، تتعلق بقضية تخاير أنهم فيها أحد كوادر الحملة الانتخابية للمرشح علي بن فليس، اعترف خلال التحقيق بأنه "يعرف المرشح منذ العام 2003، وأنه ساعده في تسوية حساب بنكي عائلي في بلد أجنبي".

وأثار البيان المثير لمحكمة بئر مراد رابيس بالعاصمة، تساؤلات لدى الرأي العام المحلي، خاصة الأنصار والمتعاطفين مع المرشح المذكور، وبسبب التوقيف المختار لإصدار البيان واعتبرته إدارة الحملة الانتخابية "محاولة للتأثير على شعبية الرجل"، أو "تمهيدا لجر الرجل لملاحقات قضائية في المستقبل".

وفي رده على بيان المحكمة، أكد المرشح للرئاسة علي بن فليس، في بيان وزع ليل الاثنين، على أن "الرجل الموقوف لا ينتمي إلى كوادر مديرية حملته الانتخابية، وأن وظيفته كانت تقتصر على مسائل تقنية فقط تتعلق باجهزة الصوت خلال جولة تنظيم التجمعات الشعبية".

تسبق الاقتراع، وإقناعه بجدية السلطة في محاربة الفساد وتحقيق مطالب الحراك الشعبي، أعلنت محكمة سيدي امحمد بالعاصمة، الثلاثاء، أحكامها في قضية ملف تركيب السيارات، وهي الأحكام التي تراوحت بين البراءة وبين السجن المتراوح بين ثلاث وعشرين سنة، في حق رموز نظام بوتفليقة وبعض رجال المال ومسؤولين كبار في الدولة.

دخول مدني مزراق على خط الدعاية للانتخابات، سيؤدي مفعولا عكسيا قياسا باحتفاظ المخيال الجزائري بتصريحاته المستفزة

وجاء على رأس هؤلاء، رئيسا الوزراء السابقان أحمد أويحيى (15 عاما) وعبدالمالك سلال (12 عاما)، يوسف يوسف (10 أعوام)، محجوب بده (10 أعوام)، والوزير الفار عبد السلام بوشوارب (20 عاما)، فضلا عن رجال الأعمال علي حداد (7 أعوام)، أحمد معزوز (7 أعوام) ومحمد بعيري (3 أعوام)، إلى جانب مصادرة أملاكهم وعقاراتهم المحجوزة.

ومع ذلك خرجت مسيرات شعبية حاشدة للطلبة الجامعيين ومواطنين، في العاصمة والبويرة وتيزي وزو

المؤيدين لها، في مكاتب الانتخاب بالمهجر، مما اضطر قوات الأمن في بعض الدول كإسبانيا وفرنسا إلى التدخل لفض الاحتكاكات. وفشلت السلطة في الساعات الأخيرة التي تفصل موعد الاقتراع، في دعم حملتها الدعائية لإقناع الشارع الجزائري بالانخراط القوي في الاستحقاق الرئاسي، بعد دخول القائد السابق لما كان يعرف بـ"الجيش الإسلامي للإنقاذ" المنحل، مدني مزراق، على خط الدعوة للمشاركة في الانتخابات.

ويعتبر مزراق قائد الذراع العسكرية للإسلاميين خلال عشية الحرب الأهلية (1990-2000)، وأحد رموز التمرد الإسلامي في البلاد، قبل أن ينخرط في مسعى مشروع المصالحة الوطنية الذي أطلقه منذ 1999 الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، ويقرر حل التنظيم المسلح، مقابل مزايا مئيرة.

ويرى مراقبون للشأن الجزائري، بأن دخول الرجل على خط الدعاية للاستحقاق الرئاسي، سيؤدي مفعولا عكسيا على الاستحقاق، قياسا باحتفاظ المخيال الجزائري بتصريحاته المثيرة والمستفزة، واعتراقاته العلنية بقتل جندي جريح، وأن بعض المئات المنتسبين لتنظيمه لا يشكلون وعاء انتخابيا مهما، أمام الانطباع السلبي الذي يحمله الجزائريون للرجل.

وفي خطوة لاستمالة الشارع الجزائري في الساعات الأخيرة التي

تجاوز الاستفزازات المتصاعدة، وأن الانتخابات الرئاسية ما هي إلا محطة من المحطات التي يتوجب تجاوزها بفضل السلوك والوعي الحضاري.

وحض على ضرورة عدم التعرض للآخرين في ممارسة حقوقهم والتعبير عن آرائهم، وتجنب أي احتكاك أو الرد على أي استفزاز، والحفاظ على هدوء وسلمية وحضارية الحراك، رغم ما يتعرض له من مناورات ودسائس لبث روح التفرقة والعنف والكراهية بين أبناء الشعب الواحد.

والمح البيان بذلك إلى بعض أعمال العنف والمصادات التي وقعت بين الراضين للانتخابات وبين بعض



انتخابات رئاسية لخلافة بوتفليقة يرفضها الجزائريون

صابر بليدي

الجزائر - حصل المنتدى الوطني للحراك الشعبي، السلطة مسؤولية أي انزلاق تعرفه البلاد خلال الأيام المقبلة، نتيجة انتهاج خطاب التهديد والاستفزاز والتخوين في حق المعارضين، وذلك عشية الانتخابات الرئاسية المقررة الخميس، وهو الموعد السياسي الذي يشهد سجلا مفاجئا بين القضاء والمرشح علي بن فليس، على خلفية قضية تخاير.

ودعا أعضاء المنتدى، المشكل من عدة شخصيات سياسية ونقابية وحقوقية، على غرار أحمد طالب الإبراهيمي، أحمد بن بيتور، علي يحيى عبد النور، عبد الغني بادى، وغيرهم، في بيان إلى تهدئة الخطاب والممارسات حفاظا على استقرار البلاد، وعدم الانجرار وراء الاستفزازات المثيرة للعنف. واعتبر الموقعون أن حلول الاستحقاق الرئاسي المقرر هذا الخميس، لم يقنع "قطعا عريضا من الجزائريين بالانخراط فيه بسبب الظروف المتوترة التي تسود البلاد، وأن استمرار المسيرات الحاشدة تؤكد أن الشارع لا يزال يرفض سياسة الاحتكار والاستبداد، وعلق منافع التعبير الحر والحريات وسجن المعارضين والناشطين السلميين، وقلب الحقائق والمسلطات لم يمكن السلطة من إقناع المواطنين بخطتها". وعاد هؤلاء إلى التذكير بمواقفهم السابقة الداعية إلى تهدئة الأجواء وفتح